

رسالة في ادب المناظرة

محمد بن احمد القليوبي

(شرح آداب البركوى) ، تأليف أحمد بن محمد بن اسحاق
 القازآبادى الرومى (- ١١٦٣ هـ) . كتبت في القرن
 الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٩ ق ١٧ س ٢١ × ٥ ر ١ سم

١٠٣٣
 ١ م

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ١ - ١٨) ، خطها ممتاز
 معجم المؤلفين ٢ : ٨١ ، الظاهرية - فلسفة : ٩٠

١ - منطق أ - القازآبادى ، أحمد بن

محمد - ١١٦٣ هـ بد تاريخ النسخ .

١٦٠٨
م

(رسالة الآداب)، تأليف محمد بن بير على البركلي، الروم،
محي الدين (٩٢٩-١٠١٨هـ) • كتبت في القرن

الثالث عشر الهجري تقديرا •

ورقة واحدة مختلفة المسطرة ٢١ × ٥٥ ر ١٥ سم

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ص ١٨-١٩)، خطها معتاد

١٠٣٣
م

الاعلام ٦ : ٢٨٦، هدية المعارفين ٢ : ٢٥٢

١- منطق أ- البركلي، محمد بن بير على

ب- تاريخ النسخ •

١- ٩٨١هـ

رسالة في أدب المناظر

محمد بن محمد القطار آبادي
~~محمد بن محمد~~
~~محمد بن محمد~~

١١٦٢

والصغير أنه : شرح آداب البركوى للقارأبارى
(١١٦٢)

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب **شرح آداب البركوى** رقم **١٠٢٢**
للمؤلف **أحمد بن محمد القارأبارى**
تاريخ النسخ
عدد الأوراق **٩** الأوراق
ملاحظات **(أول نسخة)** **٨٠٠**

١٦٠
سقا
٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوتينا بالمناظرة ومنعنا عن العناد والمكابرة ونقض بني
الضلالة باسباب التوفيق وشهد اساس الهداية بآيات التحقيق
والصلوة والسلام على من ارسل لاظهار الصواب واوفى جوامع الكلم
وفصل الخطاب محمد الذي عجز الفصحاء عن معارضة دلائله ولم يقدر
البلغاء على مقاومة وسائله وعلى آله استناد الدين واصحابه اثبات
اليقين **وبعد** فيقول العبد الفقير المنادي الى ربه القدير المحيى الهادي
احمد بن محمد القار ابادى اصيل الله بشانه وصنانه عما نشانه هذه
كلمات شريفة ونكات لطيفة وتقريرات انيقة ومحررات انيقة
وتحقيقات ساجدة وتوقيعات ساجدة على قلوبنا على رسالته في الاداب
حاوية لمحات الابواب وخاوية عن الايجاز والاطناب وجامعة لصنائع
خلت عن كاتب الاقدمين وشاملة على بدايع سهرت عنها زبر الاولين
منسوبة الى العالم الرباني والعارف الصمداني معبر عن الشريعة الاحمدية
ومبين الطريقة المحمدية محمد بن يبر على البركوى اعلى الله درجته في اعلى
عليين وحشره مع النبيين والشهداء والصدقيين خالصا لوجهه الكريم
انه هو البر الرحيم **قال** المص رحمه الله تعالى بعد التبرك بالتسمية اذ البعض
ما وجب عليه الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على جيبه محمد وآله اجمعين

هذا هو الذي يقال انما هو حسن
والذي هو كونه في النشأ اي اعجبني انما هو
فيه كلام فليست في كلامه

على تضيي مشتبه لكنة
الحاوي الى الخالي يقال خوي
الجلن من الطعامة

اجمعين **وبعد** فاعلم ان المناظر اي الذي من شانه المناظرة او يريد المناظرة
لان الناظر والمدعى لا يكون مناظر بالفعل مالم ينقل اوله يدعى مالم يخاصم
معه احدا والمناظرة بمعنى النظر بالبصيرة من المتخاصمين في النسبة بين الشئين
اظهارا للصواب ولا شئ من ذلك قبل النقل والدعوى فان قلت قد ينقل او
يدعى شخص شئاً ويخاصم احدهم ينقل او يدعى شئاً آخر فهو قبل الشافعي مناظر
بالفعل قلت ان اريد بالمناظر كل مناظر يرد المناقشة يمين لا يكون كذلك على
ان تنقل الكلام الى الاول فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى ما لا يكون
كذلك وان اريد بعض المناظر فلا يكون جال من لا يكون كذلك مبيتا فيكون الكلام
قاصرا عما انه وضع وصف المناظر فاعرفه ثم ان المص عرف المناظرة المباشرة
بالباحث لاظهار الصواب اقوله البحث لغة التفتيش واصطلاحا يطلق على
معان الاول حمل شئ على شئ وتبانه له مطلقا والثاني اثبات النسبة اليجابية
والسلبية بالاستدلال والثالث المناظرة فان اراد الاول فلا يكون التعريف
مانعا لصدقه على النظر في احد طرفي النسبة بل لا تكلم الترتيم الا ان يحمل المناظر
على المتأني مطلقا وان اراد الثاني فلا يكون التعريف مانعا لصدقه على
ما سبق ولا يكون جامعا لعدم صدقه على المناقضة مطلقا الترتيم الا ان يجعل
الحمل اعم من الصوري والحقيقي وان اراد الثالث فلا يكون التعريف مانعا ايضا
لصدقه على ما سبق ولا يكون جامعا للاستدلال على اعم من الصوري والحقيقي
لعدم صدقه على المناقضة مطلقا وحمل

فانما يظهر في طرف النسبة

فانما يظهر في طرف النسبة
فانما يظهر في طرف النسبة
فانما يظهر في طرف النسبة

[illegible]

ان كان لا يثبت في النص الظاهر بالصحة
 من الجانبين في النسبة بين الجانبين
 اظهر للصواب لانه فسر الجانبان
 بجانبين المتخاصين
 بمعنى بيان صحته الاعنى جعله
 ويمكن ان يقال مراده بيان الصحة
 هذا داخل في قوله وان الطلب والصحة
 ان لم يعتبر فيه وان الطلب والصحة
 وانما اذا اعتبر فليس بظاهر
 هذا السطر الى انه يمكن ان يكون
 هذا ينبغي له مع انه يمكن ان يكون
 اشار اليه في قوله مد الله هو البطلان
 المناسب للطلب وعلى كل تقدير فلا منافاة
 لقوله مجردا عن التصديج الى اثره
 واما من حيث المنزوم صحة فهو داخل
 في المدعى
 في اشارة الى انه يمكن ان يوجه كلام
 المصنف بقصر الاضافي او الاذهاني او بانه
 لم يثبت تلك الوظائف عند المصنف



لأنه ان اراد بالمتنع اعم من المطالبة والابطال فلان اخصار المتنع المقارن بشاهد
 في النقض الاجالي لجواز ان يكون مناقضة مع السند ايضا ولان كون المتنع الغير
 المقارن يشاهد كجواز ان يكون مناقضة مجردة وان اراد الابطال فلا يتم
 التقريب اذا الكلام في المتنع بمعنى المطالبة مع انه يمكن فيه المقدمات ايضا بناء
 على ان النقض الاجالي هو منع مقدمة غير معينة لانه لا يمكن في النقض
 الاجالي بدهة فساد الدليل فلا يحتاج الى شاهد تامل والتحقيق انه ان فسر
 المتنع بطلب الدليل على مقدمة الدليل كما هو المشهور فتعلق المتنع بالدليل وان
 فسر المتنع بجعل المقدمة مما يطلب عليه الدليل فتعلق المتنع هو المقدمة او كل ما
 فيها بعضهم بالمعينة ايضا لكن الصواب عدم التقييد لان النقض للتعيين
 هو انه لو لم يعين لطال الكلام بمرور الوقت فيما لا يعنى فلا يحصل اطلاق الصواب
 في بيا وهو لا يجري في كل المقدمات بل بعضها فقط ولا يتحمل حصر وظائف
 السائل في الثلاثة بمنع كل المقدمات لانه سبيل التعيين فان يتحمل الحصر
 بمنع بعض المقدمات الغير المعينة ايضا فوجب عدم التقييد في بعض المقدمات
 ايضا قلت المقسم هو الوظائف التي لا يطول الكلام بها ومنع بعض المقدمة
 الغير المعينة ليس كذلك ويمكن ان يقال الحصر مستقواء ومنع المقدمات الغير المعينة
 غير معلوم الوقوع في مناظرات القوم مجردا او مع السند وهو ما يقوى المتنع
 مطلقا سواء كان في نفس الامر او في زعم المانع فقط فيشمل الاعم وبعضهم

ان اردنا ان هذا الدليل غير
 المتنع على انفق الثاني بان
 مع السند ايضا
 ان يكون المتعلق هو الدليل
 ان لا يجعل الدليل مستلزما
 عليه وعلى مقدمة الدليل
 المتعلق على هذا هو الدليل
 الذي هو صاحب المقدمة
 بخلاف التفسير المشهور
 فانه هو الدليل المطبق
 هذا يفيد الحسنى لا العيب
 ان لم يقيد المقسم
 ومنه يمكن حمل النزاع
 على النقض

وبعضهم منع كون الاعم سندا ان لم يعرفها اي بعض المقدمات او كلها معروفة
 منسوبة للمطلب قال في الحاشية وان عرفها او كانت ضرورية اولية فلا يتصور
 منعها من المناظر انتهى يستفاد منه ان المعرفة اعم من الاولية بطريق المسامحة
 وان في الكلام حذق معطوف فيسمى مناقضة ونقضا تفصيليا او مع دليل دال
 على انتفاء المقدمة المنوعة فيسمى غصبا اي ذلك المتنع مع الدليل كما شرحه شرح
 الاداب المعهودى وذكر في بعض الحواشي ان الظاهر ان يكون الغصب هو الاستللال
 على انتفاء المقدمة المنوعة لان الغصب ح ووقع في التعديل لاني المتنع ولان المتنع
 يستمع ويجاب عنه باثبات ما هو المسم بالاتفاق والغصب لا يسمع ولا يجاب عنه
 عند الجمهور ويمكن ان يحمل كلام المصنف على هذا بان يرجع الضمير الى الدليل فقط وانما
 كان غصبا لان السائل غصب منصب غيره بلا رضاه وهو التعديل كما استغرق
 والغصب اخذ الشيء عظما والغصب قسم اخر لم يذكره المصنف وهو ان يستدل
 على انتفاء المقدمة ابتداء بلا منع الا ان يحمل المتنع على المعنى الاعم من المطالبة و
 الابطال لا اعطانية فقط وههنا اقسام اخر اهلها القوم ايضا اسما وكما هو
 ان يحكم بطلان المقدمة بعد المنع او قبلها ولا يستدل عليه سواء كان البطلان
 بدريها او نظريا وسواء اولى بتبنيده في صورة البدهة او لا ودليلهم يقتضى
 كون جميعها غصبا ويمكن ان يدرج بعض هذه الاقسام في كلام المصنف ايضا تدبر
 في قبوله خلاف منعه الجمهور وقيل له مولانا ركن الدين العميدى وانما منعوه



يعنى ان الغصب لغة وقوع
 في التعديل لاني المتنع ولاني يجوز
 من حيث هو مجموع والمتنع
 ان يكون المتنع التقوى من غير
 في الاصطلاح فالظاهر ان يكون
 الغصب هو التعديل لا المنع فقط
 ولا يجوز فسطح ما قيل من ان
 وقوع الغصب في التعديل
 لا يقدح في تسمية المتنع كالمصنف
 والتعديل غصبا اصطلاحا
 يعني ان الظاهر ان المتنع مطلقا
 يسمع ويجاب عنه اذا الظاهر انه
 لا مانع منه ولانه لا فرق بين منع ومنع
 مع ان هذه المقدمة مسلمة عند الخصم
 كما لا يخفى على الناظر في كلامه فانه قد
 ما قيل من ان الغصب هو المنع مع
 التعديل وذلك لان المتنع لا يسمع ولا
 يجاب عنه ايضا
 بان يقال المراد من الدليل هو الشاهد
 مطلقا والتبني والبداهة من الشاهد
 وقد عرفت ان المراد من المتنع هو
 المعنى الاعم قد دخل صور البدهة
 كلها
 يمكن ان يقال ان المراد هو مقارنة
 الدليل او البراهين مطلقا الغصب
 ذكر في خاص وارادة العام مع انه ذكر
 في بعض حواشي الاداب المعهودى
 انه يفهم من كلام المصنف لا شرح
 المقدمة ان منصب السائل هو
 المنع وغاية المستند وما سوى
 ذلك غصب

لأن المعلن ما دام معللا يكون التعليل حقه يعلم حقيقة دليله أو بطلانه وليس
 للسائل هناك المطالبة ذلك فإذا غضب فقد فات غرضه ولأنه إذا جوزه
 في جانب السائل فالمعلن أيضا قد يغضب فيلزم بعدها عما كانا فيه وضلالهما
 عن طريق التوجيه وكلا الوجهين يتأمنظور فيه أما الأول فلأننا لا نعلم أن غرض
 المعلن أن يعلم حقيقة دليله أو بطلانه بغرضه اظهار الصواب باق وجهه كان
 واطار الصواب يحصل من غير أن يعلم حقيقة دليله أو بطلانه بان يمنع كسائل
 فيجوز المعلن عن دفعه ولو سلمه فلا يلزم منه فوات غرضه على تقدير الغضب
 لجواز أن يعلم حقيقة دليله بان يدفع الغضب وبطلانه بان يعجز عن دفع
 الغضب وأيضا لا محذور في فوات غرضه إذا لم يخل غرض المناظرة وأيضا
 يكفي في اثبات المدعى قوله يعلم حقيقة دليله أو بطلانه وقوله فإذا غضب فقد
 فات غرضه وباقي مقدماته مستدركة التزم إلا أن يراد بقوله فإذا غضب
 معنى إذا علل ولم يعلل المعلن فيكون هذا القول في صورة قياس استثنائي
 غير مستقيم دليلا لقوله لأن المعلن ما دام معللا يكون التعليل حقه وقوله
 وليس للسائل هناك المطالبة ذلك ويكون هذان القولان دليلين
 لاصل المدعى لكن يرد عليه أنه يجوز أن يسلم حقه إلى خصمه وأيضا نقض
 هذا الوجه بجريانه في النقض والمعارضة مع تخلف المدعى وأجيب بأنهما
 غصبان مقبولان للضرورة إذا سائل قد يعجز عن تعيين فساد الدليل فيضطر

فيضطر إلى ابطال مجموع الدليل بالنقض أو المعارضة ولا ضرورة في الصورة
 وورد بانه لا ضرورة في صورة المنع والنقض أو المنع والمعارضة ونوقش بانه
 يقتضي اطراد الباب وانت تعلم انه وظيفة لفظية لا عقلية ولو سلم فقيه اعترف
 بفساد الدليل لأن مراد الناقض هو النقض بصورتي الاجتماع ولما نقشة
 المذكورة تسليما لتخلف المدعى مع عدم التعرض للجريان أصلا لأنه لا ثالث فلما
 لا يلزم من تجويزه في جانب السائل تجويزه في جانب المعلن ولو سلم فلا يلزم أن
 يغضب المعلن أيضا لجواز أن يترك وظيفته تلك ولو سلم فإن اراد بعدها
 عن اصل الدليل فلا محذور فيه وإن اراد حصول غرض اظهار الصواب بعد طول
 الكلام فلا محذور فيه أيضا وإن اراد عدم حصوله أصلا فهو موعود وأعلم أن المراد
 من عدم قبوله أن لا يصح الجواب عنه بمنع مقدمات دليله أو ينقض دليله فقط
 لأن لا يصح الجواب باثبات مقدمته لأنه صحيح بالاتفاق وبقوله أن يصح
 ذلك وإن المراد هو الخلاف في قبوله ابتداء إذ بعد استدلال المعلن على مقدمته
 يقبل بالاتفاق لأنه يكون معارضة في المقدمة ودفعه أي دفع المنع غصبا أو
 غيره وهذا لا يتنافى مع عدم القبول لما عرفت باثبات المقدمة ثم مطلقا أو في السند
 في البعض ولعله إنما قال في السند دون ابطاله إشارة إلى أن السند من قبيل التصور
 كما حققه الاستاد رحمه الله رحمه وإن اختلف بعضهم كونه من قبيل التصديق
 لأن الابطال هو بيان البطلان والبطال هو الكذب وهو لا يتصور في التصور

وأيضا يلزم منه أن لا يصح
 النقض والمعارضة معا
 إذ الضرورة تندفع بأحدكما
 بل بل بل



لان النفي هو عين الانتفاء
وان انتفاء الشيء هو انتفاء
وهو انتفاء الشيء عن
الشيء الذي كان له

بخلاف النفي بالدليل وحسن التقابل بين النفي والاثبات بالدليل والنتيجة متعلق
بالنفي والاثبات الاول فاعلم ان النظرية المقدمة ونفي الست والثاني فاعلم ان النظرية
او متعلق بالنفي فقط وهو الظاهر بالنظر الى قوله ان كان الست لا رعا للمنع في
نفس الامر او في رعا المانع لكن الثاني ينص في الجدلي فقط والاول ينفع مطلقا
ومنع كونه لازما للمنع كونه لان النقيض المقدمة المتنوعة وكذا العوم والخصوص
وهو المشهور وقد يقال انها بالنسبة الى خفاء المقدمة المتنوعة الذي مدار المنع عليه
وانما عدل عن المساوي الى اللازم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم ولا يستلزم
انتفاء احد المتساويين انتفاء الآخر فيستلزم انتفاء الست اللازم انتفاء المنع
دون الست المساوي كذا قيل ويرد عليه انه انما يتم لو كانت الشرطيات اما اخوذة
في مفهومات النسب اتفاقية للزومية وهو محل بحث بل لا يتم على تقدير كونها
اتفاقية ايضا لان الاتفاقية بالنظر الى علم الحكم لا بالنظر الى نفس الامر اذ
جميعها بالنظر الى نفس الامر من مواد الزومية واعتراض عليه ايضا بان انتفاء
احد المتساويين يتحقق عند انتفاء المساوي الاخر وان كان بلا لزوم وهذا القول
يكفي في دفع المنع اقول هذا انما يتم اذا لم يكن المطلوب بها ثانيا واما اذا كان بها ثانيا
فلا ينبغي ان يعلم ان اللازم اعم من الاعم مطلقا فلا يرد ان المص لم يتعرض
للاعم مع ان نفيه مفيد كما ورد على من اختار المساوي واما الاعم من وجه فلا يفيد
نفيه فلهذا لم يتعرض له ان امكن ما سبق من النفي والاثبات ويجوز ان يرجع

وانما ما قيل من ان يجب ان يجامع
الست الاعم بالمقدمة المتفق تحقيقا
بجمع العوم فيض ابطال الست
بأنه لا يفي في تحقيقه العوم مجامعة
لا من ثالث وان يجوز ان يكون اعم
وجه من المقدمة المتنوعة وبانه يجوز ابطاله
من ابطاله ابطالها وبانه يجوز ابطالها
في ضمن بعض خصوصياتها دون جميعها

والمتساويين
فانما يتم ان
الزومية هي
التي هي

ان يرجع الضمير الى الدفع باحدهما والآي وان لم يمكن فدفعه بالانتقال عن الدليل
الاول الى دليل آخر كلا او بعضا ولا يخفى عليك ان في الكلام تغليب او انتفاء
او حذف معطوف او ميلا الى انه لا مناظرة في التبيينات كما عرفت والافسوق
الكلام يقتضي ان يقال او الى تنبيه آخر وهذا الدفع بالانتقال جائز عند البعض
لقصة الخليل صلوات الله على نبينا وعليه حيث قال ان الله يراق بالشمس من
المشرق فأتى بها من المغرب بعد قوله رب الذي يحيي ويميت ولان الغرض اثبات
الحكم فلا يبالي باي دليل كان لا عند البعض لانه ما ثبت الحكم بالعلة الاولى بعد
انتقاله عن عرف النظائر واما قصة الخليل صلى الله عليه وسلم فان الحجته الاولى هو
قوله رب الذي يحيي ويميت كانت مسرومة واللعين عارضه بامر باطل وهو قوله انا
احيى واميت فالحليل لما خاف الاستشباه والتليس على القوم انتقل الى علمه لا يكون
استشباه واما قوله ولان الغرض اثبات الحكم فانه اراد به ان الغرض اثبات الحكم فقط
فهو ممنوع لجواز ان يكون صحة العلة الاولى غرضه ايضا وان اراد به
غرض مطلقا او مع امر آخر فلا يتفرع عليه قوله فلا يبالي باي دليل كان فظهر ان
ما يفهم من ظاهر كلامه من ان قبول الانتقال عن من قبله مشروط بعدم
امكان الدفع باحد الامرين ليس ما ينبغي وكذا ما نقل عنه في الحاشية من قوله
وعند البعض لا يقبل الانتقال لانه يطول الكلام ولا يحصل المرام وضعف
هذا قلنا اخترنا القبول والاختلاف ثابت في الانتقالات الآتية والمقبول

هذا مبني على ما هو المشهور
من ان شرع من قبلنا شرع لنا
اذا قرره الشارع من غير تكليف
وقول الخصم انا احى واميت

لان لزوم هذا الكلام غير
مستلزم لان يكون الامر
تاما او جزئيا او غير ذلك
فانما هو في الحقيقة غير
مستلزم لان يكون الامر
تاما او جزئيا او غير ذلك
فانما هو في الحقيقة غير
مستلزم لان يكون الامر
تاما او جزئيا او غير ذلك
فانما هو في الحقيقة غير

ويعجز عن كونها شاهدًا على ما
 استلزم الدليل ما لا يكون شاهدًا
 من استلزام الدليل ما لا يكون شاهدًا
 الأصول والنسب بناء على اعتبار ما لا يكون
 من غير

عندي قبول الكل انتهى نعم يمكن ان يقال في قوله واما قصة الخليل آه اعتراف بالمدعى
 لأن المدعى قبوله مطلق الانتقال لا المقيد بعدم امكان الدفع بوجه آخر كما عرفت وايضا
 المدعى جازي لا كافي على ان لكل معلة ان يقول غرضه هو اثبات الحكم فقط لانه نافع له
 قائم فيه وان عجز عن الانتقال الى دليل آخر ايضا فالانحزام لازم او منع الدليل
 عطف على قوله منع بعض مقدماته اي رد الدليل من حيث المجموع قد سمعت
 ما يتعلق به فتذكر بشاهد استلزام فاد اي شاهد هو استلزام الدليل
 فاداما قال في الحاشية وان لم يكن بشاهد فكيف لا يلتفت اليه وعدم معرفة
 للحكم صحة الدليل شرط في هذا المنع ايضا تركناه اكتفاء بما سبق استرأى اورد بان
 عدم الشاهد لا يستلزم كونه مكابرة لجواز كفاية بداهة العقل واجيب بانها دخلت
 في الشاهد ثم هذا القيدان لابد منهما في منع المدلول ايضا كما لا يخفى كما تخلف اي تخلف
 الحكم عن الدليل يقرب منه قوله ونحوه كالردور والتسلل فيسحق نقضا اجماليا
 لعدم تعيين موضع الفساد بخلاف النقض التفصيلي واذا منع الدليل بشاهد
 استلزام فاد فيقلب الحال فيصير الخصم مدعيًا والمناظر سائلًا الا ان
 يقول فيصير الخصم مستدلًا والمستدل سائلًا لانه المدعى في الاستدلال وغير
 والمناظر اعلم من الناقل والمدعى المستدل وغير المستدل والصحة للاختصاص
 لا للاعتماد كما لا يخفى وان كان كذلك فله اي المناظر تدفع منع الدليل المناقضة
 لو الغضب ايضا عند البعض ان امكن والا فله دفعه بالانتقال الى دليل آخر وفي بعض

ولا يخفى ان المناظر تدفع
 حقيقته ويجوز ان لا
 الظاهر ان المناظر تدفع

في بعض النسخ والا فله الانتقال وهو الموافق لقوله فله المناقضة لكن الموافق لما ذكره منع

وفي بعض النسخ والا فله الانتقال وهو الموافق لقوله فله المناقضة لكن الموافق لما ذكره منع
 المدلول ان يقال فله دفعه بالمناقضة ان امكن والا فله الانتقال ولعل اصل النسخة كانت هكذا
 وغير هذا النسخة التي ماترى بلا انقلاب اي لا يصير الخصم سائلًا والمناظر مدعيًا بل الاول سائل
 كالاول والثاني مناظر كالاول فان دفع الخصم هذا الدليل المنتقل اليه دفع من حيث كونه
 سائلًا من الاول ويجوز ان يكون معناه ان هذا الانتقال لا من حيث كون الخصم مدعيًا
 والمناظر سائلًا بل من حيث كون الخصم سائلًا كالاول والمناظر مدعيًا كالاول والحاصل انه ليس
 بداخل تحت التفريع وهو يناقض وهو انه لا مانع من دفعه بالنقض الاجمالي والمعارضة ايضا
 كما هو جوابه فتخصيص الدفع باحد الامرين المذكورين ليس بجديد وجعل الانتقال سائلًا
 لهما ياباه سياق كلامه والا فله وان لم يدفع بالانتقال ايضا فالانحزام لازم او منع المدلول عطف
 على احد المعنيين السابقين اي رد المدلول وهو المدعى بدليل يدل على ما يناقض المدلول سواء كان
 عين الاول مادة وصورة معارضة بالقلب او صورة فقط معارضة بالمثل او كان غير مطلقا
 معارضة بالغير وانت خبير بان الدليل انما يجب اذا كان منع المدلول نظريًا واما اذا كان
 بدعيًا فلا يجب ويمكن اعتبار المسامحة في الكلام فافهم فيسحق معارضة واذا منع المدلول
 بدليل فينقلب ايضا حالهما فيصير الخصم مدعيًا والمناظر سائلًا واذا كان الحال كذلك فله دفع
 اي دفع المنع المدلول بالمناقضة او الغضب عند البعض او النقض قد يقال لا يجوز دفعه
 بالنقض في صورة المعارضة بالقلب لان دليل المعارض عين دليل المعارض فيضركم وفيه بحث
 لان معنى عينه الدليلين في تلك الصورة اشتراكهما في الصورة والحوال وسطا والكبرى فيهما



ولعله لم يلتفت الى ما في ادب السعوي
 من تخصيص الادب بمقتضى العلم والادب
 اتان لانه تخصيص في الادب والشعر
 خلافة عنه
 ان ادب الدول مطلقا مدعيًا كاشي اليه
 نفس بالادب في الكلام السابق وان
 وان اريد ما يساق عليه الدليل في
 ولم تنعوض للمعارضة كونه انتقالا
 وان عرفت بعضهم من اعتبار ما لا يكون
 دون المناقضة لان الاستلزام
 من القدمات وهو ليس بشرك
 بين الدليلين

في الاعتراف على الاختلاف وتجزء للكرتفيا واشتبا في الاستشاد فيجوز ان يكون الفار
 ناشتا من غيرهما من اجزاء الدليل فلا يضر له ان امكن ما سبق من الوظائف اول دفع
 بها والافله دفعه بالانتقال الى دليل آخر قد عرفت ما يتعلق به ايضا فتذكر من جنس
 اخرى مغاير للدليل الاول للمناظر عند الخفية ويجوز ان يكون المغايرة بالنسبة الى دليل
 المعارض ومع كونه من جنس آخر ان يكون من جنس آخر اقوى من جنس دليل المعارض
 بشهادة سياق كلامه مثل ان يكون الاول ظاهرا والثاني نصا او يكون الاول نصا
 والثاني مفسرا او يكون الاول مفسرا محكما وان يكون الاول اشارة والثاني عبارة الى غير
 ذلك بلا انقلاب قد عرفت معناه اذ لو لم يكن من جنس آخر لمكان من جنس الاول
 ولو كان من جنس الاول صار معارضة يستفاد منه انه لا بد في المعارضة من كون الدليلين
 من جنس واحد وهو مخالف لما يفهم من تعريفها عند النظائر كما من تعريفها عند
 الاصولين وهو ورود دليلين متساويين او احدهما اقوى بوصف تابع في محل واحد
 في زمان واحد الا ان يراد ان صار معارضة مثل المعارضة الاولى وهما تبحث وهوانه
 يجوز ان يكونا من جنس واحد ويكون ذلك الجنس كلياً متمكناً متفاوتاً فيهما باحد
 وجوه التشكيك فيكون احد الدليلين اولى من الآخر فلا معارضة بينهما لا يقال لا تشكيك
 في الذات والذاتيات انا نقول هذا كلام مشهور بين القوم لكنه لا يغير بين ولا مبني
 على ان المراد بالجنس ههنا هو المقوم الكلي مطلقا لا الجنس المصطلح المنطقي والالتورد
 ان يقال يجوز ان يكون الدليلان معكوسين في الجنس مختلفين في النوع ويكون احدهما نوعا

والا لاحتل الدليل المذكور بالنقض
 في معارضة تدبر

اي دليلين يقتضيه احدهما عند
 ما يقتضيه الآخر

النوع اولى من الآخر فلا معارضة بينهما وغاية ما يمكن ان يقال ان المراد من كونه من جنس
 آخر ان يكون اقوى منه مطلقا تدبر فلا يفيد عند الخفية وهو باطل لان الكلام في الانتقال
 المقبول عندهم كما اشرفنا اليه ومنه يعلم حال مكانا اذ ان بالطريق الاولى فلهذا تركه اذ
 لا تنجح عن الاصل اي باصل الدليل وذاته وذاتية وقوله وكثرة الاجزاء والادلة
 عطفاً على ما في الاصل بالوصف والقوة اي وانما التي تنجح جميع بوصف الدليل وقوته
 فاذا دل على حكم دليلان مثلا وعلى حكم مناف له دليل واحد فلا تنجح الاول على الثاني لان
 ما يصلح دليلا مستقلا لا يكون من جملة الادلة وان يكون وصفا غير مستقل عندهم خلافا
 لبعض اصحاب الشافعية ففيماعني فيه لا يكون الدليل الثاني للمناظر من جملة الاول اذا لم
 يكن من جنس آخر حتى ينجح بوصفه فان عجز المناظر عن الانتقال فالكسوت لان اى
 الاعتراف ظاهر هو كذلك لعل اختلاف عبارات في المواضع الثلاثة اما اصطلاح
 او تفنن ثم في اثبات المقدمة المهمة والانتقال به في نفي السند ايضا يتصور للمناقضة
 والعصب عند البعض والنقض والمعارضة والاخير ان مناقضة بالنسبة الى الاول
 الاول يقال لها مناقضة على سبيل المعارضة ونقضا تفصيليا على طريق الاحمال
 عند النظر وظاهره كون الاخير من مناقضة بالنسبة الى الدليل في الصورتين لكن
 كونها كذلك بالنسبة الى الانتقال ظاهر الاشكال وخلاف ما حواه ايضا فلا بد ان
 يختص بالاول ثم ان كونها مناقضة مجازا واصطلاحا آخر والا فكيف يكونان
 مناقضة وهما ابطال والمناقضة مطالبة لكن لا بد فيهما من شاهد وان كان كل

نبا وانما هو صحيح

من كونهم الناس في
 كونهم مناقضة

وقد اسند هذا صاحب
 الى ابي خنيفة وابي يعقوب
 في الاجزاء انما هي الذات والآلة عطفها
 الى الذات وتحتل ان يكون الآلة عطفها
 نفسيا بالاجزاء ومع ان دليل واحد مثلا
 بالنظر الى نفسه ذات وبالنظر الى مجموع
 الدليلين ذاتي فيكون كل واحد منهما
 فاعلم ان كل واحد منهما فاعلم ان كل واحد منهما
 فاذا دل على حكم دليلان مثلا وعلى حكم مناف له دليل واحد فلا تنجح الاول على الثاني لان
 فقط وعلى الثاني من حيث ان يكون
 تقدير لا ينافي هذا اما كونه في بعض المواضع
 من انما تنجح بالكثرة في بعض المواضع
 كالترجيح ككثرة الاصول وكثرة
 الصحة على الفاد بالكثرة في صوم
 غير بيت

منها مناقضة في الجملة مع انه لا يحتاج الى شاهد في سائر المناقضات لما هو
وقس على هذا الى ان ينتهي الى عجز احدها الى العجز
احد المذكورين من المناظر له والسائل

الحمد لله رب العالمين

والصلوة والسلام

على محمد وآله

اجمعين

تمت تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد محمد وآله اجمعين وبعد
فاعلم ان المناظر اذا نقل خبرا فليخصه طلب الصحة فقط ان لم يعرفها
وان ادعاها فالدليل او التنبيه كذلك وان اتى به فليمنع بعض مقدماته
او كلها مجزاة او مع السد ان لم يعرفها فيسمى مناقضة ونقضا تفصيليا
او مع دليل فيسمى غصبا في قبوله خلاف ودفعه باثبات المقدمة للمنع
او نفي السد بالدليل او التنبيه ان كان لازما للمنع ان امكن والا فبالانتقال
الى دليل آخر عند البعض وان عجز فالافح او مع الدليل بشاهد استلزام
فساد كالتخلف ونحوه فيسمى نقضا اجماليا فيقلب الحال فيصير

وان عجز فلا يتصور طلب من المناظر
وان عجزها او كانت فورية او لية فلا يتصور
منها من المناظر
وعند البعض لا يقبل الانتقال لانه
يطول الكلام ولا يحصل الكلام وضعف
هذه اقسامها فليها اختار المقبول والاختلاف
ثابت في الانتقال الالية والقبول
عند قبول الكل
وان لم يكن بشاهد فكما يرى غير
ملتفت اليه ومعهم معرفة الخصم
صحة الدليل شرط في هذا النوع
ايضا تركناه اكثافا بما سبق



فيصير الخصم مدعيا والمناظر سائلا فله المناقضة ان امكن والا
فبالانتقال بلا انقلاب والا فلا استرام او وقع المدلول بدليل فيسمى معارضة
فيقلب ايضا فله دفعه بالمناقضة او النقض ان امكن والا فبالانتقال
الى دليل آخر من جنس آخر بلا انقلاب اذ لو كان من جنس الاول صار
معارضة فلا يفيد عند الحنفية اذ لا ترجيح عندهم بالاصل وكثرة الاخبار
والادلة وانما هو بالوصف والقوة فان عجز فالكوت او الاعتراف
ثم في اثبات المتنوعة والانتقال يتصور للخصم المناقضة
والنقض والمعارضة والاخيران

مناقضة بالنسبة الى الدليل

لكن لا يد من شاهد

وقس على هذا

الى ان ينتهي

الى عجز

احدها

تمت

تقابل هذه النسخة بغير الامكان مع النسخة التي
تقابلها في النسخة التي كتبها مصطفى كواكبي
من المخطوطات في حوزة
المطبعة